المصطلح النحوي عند السرمري

د. خالد حوير الشمس
كلية الآداب / جامعة ذي قار
م.م. مرتضى سعد جاسم
كلية الإمام الكاظم/ فرع النجف

المقدمة:

يوسف بن محمد السرمري من النحويين المتأخرين، ولديه اللؤلؤة في النحو، وهي منظومة تشبه المنظومات النحوية المشهورة لابن معطي، ولابن مالك، ولديه عليها شرح اللؤلؤة وهي تُشبه الشروح أيضا، وستكون هي ميدان الدراسة. وقد يدور في ذهن أحدنا بحسب اعترافنا بأنه متأخر فسيكون شأنه شأن المتأخرين، عيالاً على من سبقه، وقد يكون هذا مقبولاً، إلا أنه لا ينطبق على جهده في المصطلح النحوي؛ والسر في ذلك أن له جهداً محموداً فيه؛ بسبب أن المصطلح لم ينل ما يستحقه لدى المتقدمين عليه، وبقي يشوبه النقص الى يومنا هذا، فقد تناوله النحويون عَرَضاً ضمن نحوهم، فجاء جهده موزعاً في كتابه الوحيد على أقسام: الأول: تابع فيه النحاة. والقسم الثاني: اختلف معهم في التسمية. والقسم الثالث: علل فيه اختيار التسمية. فكل قسم عددناه مطلباً في البحث، فجاء بثلاثة مطالب مع توطئة حول السرمري، والمصطلح، فكان الهدف اظهار طريقة تعامله مع المصطلح النحوي في كتابه، وتبريز هذا النحوي المغمور كما لم يظهر الاعلام العرب في المجالات شتى.

أولاً: جمال الدين السُّرَمَرِّي (٦٩٦ -٧٧٦ هـ):

يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العبادي – بالتخفيف – ثم العقيلي، أبو المظفر، جمال الدين السُّرَمَرِّي[1]، نزيل دمشق، حافظ

للحديث، من علماء الحنابلة. ولد بسرّ من رأى، وتفقه ببغداد، ورحل إلى دمشق، فتوفي فيها، وأكثر، وبرع في العربية، والفرائض، ونظم عدة أراجيز في عدة فنون، وخرج لغير واحد.

يذكر المؤرخون له كتباً كثيرة في مجالات عديدة، فهذا ابن حجر ذكر أن له نحو مائة من التصانيف موزعة على أكثر من عشرن ونيف علماً [٢]، منها «إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة» في ١٥٥ ورقة، وكتاب «الأربعين الصحيحة»، و«الفوائد السرمرية»، و«غيث السحابة في فضل الصحابة» و«عمدة الدين فى فضل الخلفاء الراشدين»، و«عقود اللآلي في الأمالي»، و«نشر قلب الميت بفضل أهل البيت»، و«شفاء الآلام في طب أهل الإسلام»، و«نهج الرشاد في نظم الاعتقاد»، و«شرح اللؤلؤة في علم العربية»، و«الأرجوزة الجلية في الفرائد الحنبلية»، و«الخصائص والمفاخر لمعرفة الأوائل والأواخر»، و«نظم مختصر ابن رزين» في الفقه، و«نظم الغريب» في علوم الحديث، والأصل لأبيه، و«عجائب الاتفاق وغرائب ما وقع في الآفاق»، و«الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية»، ومات في الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧٧٦، وقد جاوز الثمانين؛ لأن مولده كان في رجب سنة ٦٩٦، على ما ذكر ابن حجر [٣].

ثانياً: المصطلح النحوي:

المصطلح النحوي في المفهوم اللغوي:

أخذت كلمة المصطلح من أصل المادة: "صلح" والصلحُ: تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، قد اصطلحوا وصالحوا، وتصالحوا، واصَّالحوا... بمعنى واحد[٤] وأما في مفهومه الإصطلاحي: ((اتفاق مجموعة على أمر مخصوص)) [٥] فما وضعه النحويون من لفظ على مفهوم محدد هو ما سمَّوه بالمصطلح النحوي.

وقد مرَّ المصطلح النحوي بمراحل عدة حتى وصل الى ما هو الان عليه من مطابقة اللفظ لمعناه، ففي البدايات الأولى لنشأة النحو كان بعض المصطلحات يكتنفها الغموض، أو بمعنى آخر يحتاج الى شرح كي نفهم معناه، كما

نجد ذلك جلياً في كتاب سيبويه، ولا نريد ههنا أن نخوض غمار البحث في نشأة المصطلح النحوي حتى وصل الى مرحلة النضج، فإن ذلك موكول للمصادر التي عنيت بالمصطلح نشأةً وتطوراً، منها على سبيل المثال:" المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي " ولكننا نريد أن نستجلي حقيقة وضع المصطلحات على المفاهيم، من خلال هذا البحث؛ إذ إنَّ المصطلحات لا يمكن أن توضع جزافاً وارتجالاً، ((ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الإصطلاحي))[٦].

ولعل السبب في اختلاف المصطلحات النحوية لاسيما عند أولئك الذين تفردوا في إعطاء المصطلحات كالسرمري، لابد أن يكون خاضعاً لمنهجهم العلمي الذي أقامه في درسهم النحوي كما أن طواعية اللغة واتساعها لكثير من الدلالات في اللفظ الواحد حملهم لأن يعطوا لكل معنى خاص في النحو مصطلحاً خاصاً يليق بحسب منهجهم بهذا اللفظ، مما شكل لديهم طائفة من المصطلحات التي جاءت مختلفة بعض الشيء عن كثير من النحويين. فكانت سمة بارزة لدى هؤلاء النحويين. وهذا الأمر هو الذي دفعنا أن ننظر في المصطلحات التي استعملها السرمري؛ إذ وجدناه يستعمل مصطلحات خالف فيها النحاة، لذا سلطنا الضوء على هذه المصطلحات مبينين منهجه، وعلّله، لما ارتضاه أن يكون مصطلحاً لهذا المدلول أو ذاك، وننظر كيفية تعاطيه مع المصطلحات النحوية.

المبحث الأول: مصطلحات اتفق بها مع النحويين:

يعد الاتفاق والمتابعة في نتاج المتأخرين من النحويين سمة بارزة ومتجلية، ويُعزا هذا الأمر إلى غياب عصر السماع، والقياس، واستقرار التفكير النحوي لدى العرب، فانحرف المسار نحو الطابع التعليمي، وطابع الشرح، والتعليق، وإلا كيف يُفسَّر عمل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه المقتصد في شرح الايضاح، فلم يكن هو هو، وما فيه لم يكن مثل ما كان في الدلائل، والأسرار. وصارت هذه ميزة في نحوهم لاسيما في نحو السُّرَّمرِّي، وله في كتابه جهود نحوية متمثلة باعتناق الآراء، وتكرار الشواهد، والأمثلة، وطريقة التفكير بوضع المصطلح،

وباستعماله، وسيكون مطلبنا في هذا المحور تسجيل المصطلحات التي استعملها مَن سبقه من النحويين مع بيان الطريقة التي اشتغل عليها في هذه المصطلحات، أي طريقة عرضه له من جهة التعريف، والشرح، والوصف، وذكر المرادف، وطبيعة المصطلح، وأهم السمات فيه، مع أنها موزعة على باب الأسماء، والأفعال، والحروف. مع البحث عن مدى مواءمته للنحويين في طريقة تقديم هذه المصطلحات، فهل تساوت مع استعماله للمصطلح مثل ما استعملوه أم هل افترق عنهم؟

من أُولى المصطلحات التي تتبَّعها في كتابه هو مصطلح النحو، وعرَّج عليه بربطه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وبيان الانتقال الدلالي فيه من التعميم إلى التخصيص بقوله: ((والنحو في اللغة: القصد، يقال: نحاه، إذا قصده، ثم غلب على هذا العلم، فلا يصرف عند الاطلاق إلى غيره؛ لأن الفقهاء قصدوا كلام العرب، وتتبعوه، واستنبطوا منه هذه القوانين، ونحوها، فسموها نحوا))[٧]، وقبل أن يبينه في اللغة بينه في التعريف بقوله: ((النحو علم شريف يستنبط بالقياس، والاستقراء من كلام الله تعالى، والكلام الفصيح عن العرب العرباء))[٨].

وفي تعريفه له يتضح أمران مهمان، الأول: يفترق في تعريفه له عن باقي النحويين بجعله الاستنباط من كلام الله اولا ثم الاستنباط من كلام العرب، على العكس مما نجده عند ابن عصفور ت٦٦٩هـ مثلا حينما عرف النحو بقوله: ((النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها))[٩]

والأمر الآخر هو تعريجه على ذكر المصطلح وما يتعلق به من تعريف في اللغة والاصطلاح وما له من علامة، فقد اعتاد النحويون مثل سيبويه والرضي (ت٦٨٨هـ) أن لا يعرجون عليه بسبب أن الوقت وقت النحو والفصاحة، فلا مبرر لبيانه للناس لانهم على دراية بمكنونه وهدفه، أما في وقت السرمري فالأمر مختلف فقد ابتعد الناس عن الفصاحة والدرس، وكثر اللحن، وتفشى الزيغ، فاضطر لإعلاء قيمته، وتكريس دلالته لدى الناس لاسيما وأنه اشتكى من أهل زمانه

بجعلهم التكلم بالنحو والفصاحة مجلبة للهوان))[١٠] .

وهنالك طريقة أخرى وهي التعريف بالمصطلح النحوي، وقد تكون هي الغالبة في هذا النمط من التعامل المصطلحي عنده، ومن المصطلحات التي عرفها: الكلام، والإضافة، والمفعول له، وظرف الزمان، والإغراء والتحذير، فقال عن الكلام: ((الكلام: هو عبارة عما يحسن السكوت عليه، و[يتم] الفائدة بذكره))[١١] ولم يبتعد عن النحويين في فهمهم له، سوى أنه عبَّر عن المعنى بالفائدة إذا قارناه بما قاله ابن الناظم: ((هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه))[١٢] .

ويلحظ من المقارنة التغيير الطفيف في تعريفه للمصطلح، وهنالك عدم وجود تغيير في تعريفه لمصطلح ظرف الزمان فقد تناص مع ابن جني ت ٣٩٢هـ، فيقول السرمري: ((فأما ظرف الزمان فهو عبارة عن مرور الليل والنهار))[١٣] . وهو التعريف عينه لدى ابن جني ما عدا اقتطاع الامثلة: نحو: اليوم ، والليلة[١٤] .

وقد يعرف المصطلح بالمضمون نفسه لدى النحاة إلا أنه يحور النص مثل مصطلح الإغراء عنده: ((الحض على الفعل الذي يخشى فواته))[١٥]، ولم يبتعد عن سابقيه، ولاحقيه[١٦] .

ومن الاستراتيجيات الأُخر التي عرض بها المصطلح الذي اتفق به مع النحويين هي ذكر سمة من سماته، ومن الأمثلة على ذلك مصطلح النكرات، والمعارف: ((الأسماء تنقسم الى قسمين: النكرات وهي الأصل، والمعارف وهي الفرع))[١٧] . وهذا ما دونه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه بقوله:((اعلم أنَّ النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ؛ لأنَّ النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به))[١٨] .

ويعرج على المصطلح أحيانا بذكر وظيفته التي يؤديها، وهذا في حَرْفي التنفيس ((فالسين وسوف لتنفيس زمان وقوع الفعل عن الحال، وجعله للمستقبل خاصة))[١٩] . وقد ذكر هذه الوظيفة أصحاب حروف المعاني[٢٠] .

وطريقة الشرح أفاد منها السرمري في بيان ما يتعلق بمصطلح المثنى: ((ومعنى التثنية أن تذكر اسمين لفظهما واحد كقولك زيد وزيد، فلما ثقل عليهم تكرير الاسم بلفظه ومعناه عدلوا عن أحدهما، وعمدوا إلى آخِر الثاني، ففتحوه، ثم زادوا عليه في الرفع ألفا، ونونا وفي النصب، والجر

ياء ونونا))[٢١] . فعلل بعلة الثقل وكراهية التكرار، بينما عمد عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ الى طريقة الشرح والتعليل بعلة الطول والاختصار في المثنى، وأضاف اليها الجمع بقوله: ((اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال: جاءني زيد وزيد الا أنهم رأوا ذلك يطول اذا كان التثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جدا، فقالوا: الزيدان والزيدون، فجعلوا الألف والواو عوضا عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ))[٢٢] .

وقد انتظمت له طريقة أخرى في عرضه المصطلح الموافق به النحاة وهي طريقة ذكر المرادف، أي ذكر أكثر من مصطلح على مفهوم واحد، ففي حديثه عن أنواع الأفعال سمى الفعل المضارع بـ(المستقبل)بقوله: ((والمستقبل يحسن دخول (غد) عليه كما في النظم ويعرف بدخول أحد الزوائد الأربعة عليه))[٢٣] . وهذا المصطلح من استعمالات الخليل (ت ١٧٠هـ)[٢٤] ، وفي موضع لاحق استعمل المضارع : ((وأما مشابهة الأفعال للأسماء، فكون الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص بينهما بقرينة))[٢٥] .

وقد تعقب المصطلح ببيان طبيعته، وطريقة معرفته مثل ما في ظرف المكان والظرف المبهم: ((فأما ظرف المكان فهو كل اسم صلح أن يكون جواب (أين؟)[٢٦] في الاستفهام، فهو ظرف مكان، وأسماؤه مختصة ومبهمة، فالمختصة كل ما اشتمل عليه حد يربط به، كالشام والعراق))[٢٧]. وقال عن المختص: ((وأما المبهمة، فهو ما لاحد له يحصره كأسماء الجهات الست))[٢٨] .

وقد اختار إحدى التسميات المشهورة لنائب الفاعل، فعبر عنه بما لم يسم فاعله في سياق الحديث عن الفاعل ونائبه، فقال: ((فان لم يسم الفاعل، لجهالة بعينه، أو غرض في إلغاء ذكره، غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه))[٢٩] . وهذه التسمية قد اختارها قبله الزجاج: ((وقوله عز وجل ((يقبل منها شفاعة)) مرفوع؛ لأنه اسم ما لم يسم فاعله، والاسم إذا لم يسم مَن فعل به رفع لأن

الفعل يصير حديثا عنه كما يصير حديثا عن الفاعل))[٣٠] .

المبحث الثاني: مصطلحات تفرد بها عن النحويين:

يتوزع التفرد في الدرس النحوي على مستوى التفرد بالرأي، والتفرد باستعمال المصطلح، والتفرد بالرواية النحوية، والتفرد بأصول النحو، والتفرد بالتأويل النحوي، وغير ذلك مما يفسره بعض الدارسين بأنه مصدر ضعف للنحو العربي، ومحل إرهاق له، وعامل تقليل لشأنه، وفوضى جاءت من النحويين، ومجرد إبراز لِمُكْنةِ نحوي تجاه منافسيه، وفي هذه المزاعم نظر؛ إذ لو نظرنا إلى أسباب التفرد، لوجدنا أنها تتعلق بطبيعة العربية أي بحسب ما وصلت إلينا، وبحسب طبيعة النحو، وإذا خصص الحديث عن المصطلح، فستكون المناسبة بين المدلول اللفظي للمصطلح ومفهومه، وقد تكون له ثمار تتعلق باتساع التفكير النحوي، وتعدد المنطلقات التي ينطلق منها نحوي ما لالتزام مصطلح ما. ولكل منهم على صعيد المذهب النحوي أو الشخص مصطلحه الخاص به، ومن أولئك النحويين السرمري، فقد تفرد بمصطلح خاص به اختلف به عن النحويين، مع الالتفات إلى عدم تصريحه بالخلاف النحوي مع أحدهم، وهدفنا أن نقف على تلك المصطلحات في هذا المطلب مع التذكير بأنها توزعت على أقسام الكلام العربي في الاسم، والفعل، والحرف، ويضاف اليها الأسلوب. وقبل البدء يقتضي التنويه أن التفرد لدى السرمري لا يعني الابتكار، والمقصود أنه انفرد عن جمهور النحويين، فلربما يكون هنالك نحوي آخر قد يصادفه، أو أكثر من نحوي.

عبَّر عن الفعل المضارع الصحيح بالسالم في قوله: ((وأما القسم الذي يشترك فيه الاسم والفعل، فهو شيئان الرفع، والنصب، فيدخلان في الاسم المتمكن والفعل المضارع السالم)) [٣١] . ويستعمل مصطلح المستقبل السليم للفعل المضارع في موضوع الحروف الجوازم، إذ يقول في لم، ولما: ((وكلاهما يجزم المستقبل السليم فيسكن آخره)) [٣٢] .

وقد سمى الألف المقصورة بالملساء: ((منها ما يسمى مقصورا وهو الذي آخره الف ملساء: أي عرية عن المد والهمز)) [٣٣] . وجاءت التسمية بالملساء جراء المقارنة مع الاسم الممدود والمهموز. وكذلك انطلاقا من المعنى

اللغوي لمادة ملس في المعجم العربي التي يدخل بضمنها الأملس الخالي من الإضافات نحو المنقوص مثلا الذي آخره ياء، وعندها لا يكون أملسا، لان معنى ملس دال على السلامة من الإضافات، والمتمتع بالاستواء [٣٤]. وتسمى الألف بالملساء إذا كانت لينة ((الألف الملساء: هي الألف اللينة كالتي في كلمة جدار)) [٣٥].

وقد حاول أن يتفرد بمصطلح خاص بالحرف (لا) بناء على صفتها اذا جاءت في بداية الكلام فسماها(المبتدأة)، بقوله: ((وقد تأتي نافية مبتدأة فتنقسم ستة أقسام)) [٣٦]، ثم ذكر أنواعها وهي الداخلة على الماضي، والداخلة على المضارع، والداخلة على المفرد المعرفة مع لحاظ عدم عملها في هذه الاقسام الثلاثة، بينما تعمل في المضاف وفي الشبيه بالمضاف نحو اسم الفاعل والصفة المشبهة، وتعمل أيضا في الاسم النكرة، وسمى النحاة هذه لا النافية للجنس [٣٧].

وقد سمَّى العامل فيما بعده في حال كان اسم لا النافية للجنس غير مفرد: الاسم المطول، بقوله: ((والخامس: أن تدخل على الاسم المطول، فتنصبه وتنونه، كقولك: لا حسنا وجهه بالبلدة، ولا منفقا ماله في الخير يوجد)) [٣٨] ، ولعلّ سبب هذه التسمية هو ما رآه أن تمام معنى الاسم العامل يكون مع متعلقه، ومعموله، وهو مغاير لكثير من الكلمات التي يكون تمام معناه بلفظها وحدها.

ومما كان في مبحث التسمية المتفردة أيضا ويكون في الاصطلاح على الحروف مصطلح ما المسلطة بعد أن ذكر أنواع ما النافية، والشرطية، والكافة، والاستفهامية قال: ((وتأتي مسلطة وهي التي تدخل على حيث واذ فيجازى بهما لأجلها، ولولاها لم يكونا من أدوات الشرط والجزاء))[٣٩].

وقد حوَّر في استعمال مصطلح السببية، فحوله الى التسبيب، فقال في إحدى معاني الفاء: ((وقد تقع للتسبيب كقولك: ضربته فبكى)) [٤٠].

ولم يقتصر التفرد على مستوى الأسماء والحروف، بل كان في الأسلوب أيضا، فقد سمى اسلوب الاستثناء بالمفعول دونه، فقال: ((وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلا المفعول معه والمفعول دونه وهو الاستثناء)) [٤١].

من النتائج المتحصلة في مبحث التفرد أنه لم يفصح عن اختياره لهذه التسمية أو يشر الى من سبقه فيها، وترك الأمر موكولاً إلى القارئ. والسر في هذا التفرد هو معطيات المصطلح نفسه التي تتوافر عليه؛ إذ إنَّ اللغة العربية في الفاظها لديها المساحة الكافية في احتمال الكثير من الدلالات، وبذلك وجد السرمري المرونة في اختيار المصطلح المناسب للمفهوم النحوي، وهذا يدلل على الموضوعية والدقة التي يحتذيها في مسيرته النحوية، ويتضح أسلوبه المتميز أسلوب العالم المتبحر في النحو.

المبحث الثالث: مصطلحات علل تسميتها:

يتعدد جَهد النحويين القدماء في المصطلح النحوي من مخالفة في التسمية نحو الجر يسموه بالخفض، وابتكار، وتوالد أي توالد مصطلح من آخر، وذكر للمرادف، وحد له، ومما هو جدير بالبحث والتنقيب بيان طريقة تعليلهم لاختيار تسمية المصطلحات النحوية؛ لأن مبحث العلية من المسائل المتحكمة بسير الحياة على تنوع مرافقها. ولأن البحث فيها ينتمي الى الغوص في عمق النحو، بل يعد مبحث التعليل من ميزات النحو العربي ومن خصائصه التي اعتنى بها جل النحاة القدماء والمحدثين، فتجد دراسات عنيت بالتعليل النحوي لدى سيبويه في الكتاب وثانية لدى المبرد في المقتضب، وثالثة لدى ابن هشام وهكذا؛ لإبراز علة كل نحوي على حدةٍ أو كل جماعة نحوية أو مجموعة كتب تنتمي الى طور واحد مثل العلة النحوية في شروح ألفية ابن معط أو غيره، والمائز الأساس في قيمة التعليل النحوي هو ارتباطه بأصول الصناعة النحوية، مما حدا بهم الى التأليف فيه مؤلفات مستقلة، ويكفينا مثالا علل النحو لابن الوراق ت٣٨١هـ . ويرجع اعتياد النحويين للعلل في الخطاب النحوي الى الخليل (ت١٧٥هـ) ((فقد أخذ النحاة منذ عصر الخليل بمبدأ العليَّة وكلّ حكم يعلل، وكل ظاهرة نحوية أو لغوية كلية أو جزئية لابد لها من عِلة أوجدتها)) [٤٢].

ومما هو جدير بالذكر أنهم جعلوا التعليل في الحكم النحوي، وهذا ما يبدو في قول حسن خميس الملخ حينما عرف التعليل بقوله: ((تفسير اقتراني بين علة الإعراب والبناء على الاطلاق وعلى الخصوص وفوق اصول العامة، فهو تفسير))[٤٣] ، فلم يشر إلى تعليل المصطلح من قريب أو بعيد، وهذا لا يعني أننا ندعي الابتكار

والتفاخر بما نلناه، بل يدل على انطباق مفهوم التعليل بصورته الكلية الدالة على التفسير سواء أكان في الحكم النحوي أم في تسمية المصطلح النحوي الذي جهلته كثيرا من الدراسات التي اعتنت بدراسة التعليل النحوي لدى سيبويه، والمبرد، وابن جني، وابن يعيش، والرضي، وشروح الفية ابن معط المطبوعة، والعلة في القرنين السابع والثامن، وكذلك الدراسات التي تناولت التعليل بوصفه أسلوباً، ومنها دراسة الدكتور أحمد خضير عباس.

والسرمري واحد من النحويين الذين اهتموا بالتعليل النحوي للمصطلح، ومن بواكير التعليل عنده تعليله تسمية مصطلح اللؤلؤة الذي اختاره عنوانا لكتابه، فقال: ((وسميتها بلؤلؤة بالنسبة الى تسمية الألفية بالدرة، ومودعة مضمنة حاوية لِمَا خلا في السمع، وغلا في القيمة من الفوائد النافعة في العربية التي هي أكثر نفعا، وأقل كلفة، وأدور في الكلام، وأسهل في النظام، وادعى للمشتغلين فيها، وأرغب للوارد في شرب صافيها، فهي لؤلؤة كأسمها في الصفاء كبيرة كصفوها بلا خفاء))[٤٤].

وبلمسة تحليلية نستجلي فيها أنواع العلل التي علل بها السرمري المصطلح النحوي مع التنويه بأنه لا يسمي تلك العلة وإنما سميناها بحسب طبيعة الفهم من نصه، فكانت علله متعددة منها صفات المصطلح ومقارنته مع غيره وهذا ما جرى مع مصطلح الاسم بقوله في تعليله: ((وقدم الاسم على الفعل والحرف، لأن عليه مدار الكلام، أي: لا يتم إلا به، وهو يتم بدونهما، ويستغنى عنهما، فلهذا سمي: اسما، أي لسموه وعلوِّه على أخويه)) [٤٥].

وتفسير السمو في الاسم قياساً بالفعل والحرف، اذ لكل واحد من هذه الثلاثة مرتبة في الكلام من جهة الإخبار بها وعنها، وينماز الاسم عن الفعل والاسم بأنه يُخبَر به، ويُخبَر عنه، نحو: الله ربنا، ومحمد نبينا. بينما الفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو: ذهب زيد، ولا يجوز ذهب ضرب ولا تتحقق الفائدة. والحرف بدوره لا يخبر به ولا يخبر عنه. وفي هذه الحال علا الاسم على الحرف والفعل فدل على أنه من السمو [٤٦].

وكانت العلة اللغوية في تسمية المصطلح هي الغالبة في تعليلات النحويين بصورة عامة، وفي تعليلات السرمري بصورة خاصة، وحضرت أربع مرات لو استعملنا الأسلوب الإحصائي، فعلل بها تسمية الحرف بأسلوب توصيفي: ((والحرف سمي حرفا؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا إئتلفا، فكأنه صار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه)) (٤٧).

والمسألة خلافية بين النحويين في تسمية الحرف بالحرف، فقد اعترف ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) بها، لكنَّه قدَّم أولا العلة التي ذكرها السرمري؛ أي أنه طرف في الكلام وفضلة: ((اختلف النحويون في تسميته حرفا، فقيل: سمي بذلك لأنه طرف في الكلام وفضلة. والحرف في اللغة هو الطرف)) (٤٨) .

وهنالك علة أخرى هي أن الحرف الوجه الواحد، وقد ردَّها المرادي بحجة ورود الحرف بمعنيين (٤٩)، ولعلَّه في تعليله لمصطلح الحرف تابع بذلك النحويين، ولا شك في ذلك، كما لا شك في تابعيته لتعليل مصطلح الإعراب تعليلاً لغوياً، بقوله: ((الإعراب من أعرب الرجل: إذا أبان عما في نفسه، ويقال: أعرب عن حاجته، إذا أظهرها؛ لأن الكلام إذا أعرب تبين معناه وقيل من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية)) (٥٠).

ويلحظ ظهور العلة الصوتية في تسمية مصطلح الضم، والفتح، والكسر لدى السرمري، فقال في تسمية الضم رفعا، وتسمية الفتح نصبا: ((وإنما سمي الضم رفعا؛ لأن الضمة من الواو ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الضم، ويسمى الفتح أيضا نصبا لأن الفتح من الألف وهي حرف منتصب يمتد الى أعلى الحنك)) (٥١).

وكذلك تعليله الصوتي في الكسر ((ويسمى الكسر جرا؛ لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلا، فكأنه مأخوذ من جر الجبل وهو سفحه)) (٥٢). ولم يقتصر تعليله الصوتي على الحركات، بل علل الحروف أيضا، ومنها حروف المد واللين بقوله: ((وسميت حروف المد واللين؛ لأن الصوت يمتد فيها، فيقع عليها الترنم في القوافي وغير ذلك)) (٥٣).

وقد يلجأ بعض الأحيان إلى ذكر علة على أساس المشابهة والمقايسة بين طبيعة المصطلح والبعد اللغوي للمصطلح والحال هذه في تسمية المقصور بقوله: ((فلهذا يسمى

مقصورا؛ لأنه قُصِر أي حبس من الحركة، والمقصور في اللغة المحبوس قال تعالى: حور مقصورات في الخيام)) [٥٤].

يتبع تلك العلل علة الحكم النحوي للمصطلح؛ إذ حكم النحويين بعدم ظهور اعراب الرفع والجر على الاسم المنقوص، فكان هذا علة للتسمية لدى السرمري:((وإنما سمي هذا القسم: منقوصا؛ لأنه نقص من رتب الاعراب مرتبتين: الرفع والجر)) [٥٥]. ولم يقتصر الأمر على مصطلح المنقوص، بل علل مصطلح التوابع في ضوئه: ((والتوابع يعرب فيها التابع بإعراب المتبوع خمسة: التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بالحروف، وسميت توابع لأنها تبعت ما قبلها في اعرابه على اختلاف مواقعه)) [٥٦]، وقد يكون هنالك نظر في إطلاق هذه العلة؛ بسبب أن ولادة المصطلح تسبق الإقرار بالحكم النحوي، وعليه تكون العلة لاحقة لصياغته.

وكان نصيب المصطلح الخاص بالجمع لاسيما جمع المذكر، والتكسير علةُ الشكل من خلال ملاحظة بنائهما، وتشكيل رسمهما، فكان لسلامة لفظ الواحد، وصحة بنائه أثر في تسمية الجمع المذكر بجمع السلامة يقول السرمري: ((فنبدأ بذكر الجمع الصحيح المذكر، ويسمى جمع السلامة أيضا؛ لأنه سلم فيه لفظ الواحد، وبناؤه صح)) [٥٧]، وكانت العلة في جمع التكسير متعاكسة مع العلة في الجمع المذكر من خلال النظر في شكل المفرد الذي لا يُحافَظ اذ يكسر ويعاد بناؤه، فيقول: ((إنما سمي هذا الجمع: جمع التكسير؛ لأن لفظ الواحد فيه كسر ثم صيغ صيغة أخرى للجمع كما يكسر الإناء من نحاس ثم يصاغ إناء جنسا آخر))[٥٨]. وقد لجأ إلى علة الأصل في تأصيل تسمية المصدر بقوله: ((وهو أصل الأفعال، ولهذا سمي مصدرا لصدور الافعال عنه، فقولك: ضربت، وتضرب، ويضرب مشتق من الضرب)) [٥٩].

والعلة الأخيرة التي ننهي البحث بها هي الوظيفة النحوية منقسمة على نمطين عنده، الأول: عدم التصريح مباشرة بها، بل من خلال الايماء إليها في المفعول له: ((وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فتقول: جئتك لمخافة الشر، وهذا سمي: مفعولا له، وغير أن

العرب لما حذفت اللام منه نصبت)) [٦٠]، بينما في تعليله لتسمية مصطلح التمييز يصرح بتلك الوظيفة النحوية وهو النمط الآخر بقوله: ((والتمييز اسم جنس؛ ولهذا سمي تمييزا؛ لأنه يميز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي تحتمل الكلام)) [٦١].

علل السرمري بعض المصطلحات النحوية الواردة في كتابه تعليلا هادئا بعيدا عن الجدل والبرهنة، ومتنحيا عن الخلافات النحوية في تلك العلل. ولو أردنا أن نصنف تعليله ضمن أصناف العلل الثلاثة التي أوردها الزجاجي ٣٣٧هـ، وهي العلة التعليمية، والقياسية، والجدلية [٦٢]، فستكون علله للمصطلح النحوي تعليمية مع عدم الإشارة الى من سبقوه من النحويين في بعض التعليلات على الرغم من اتفاقه معهم بدرجة كبيرة، وهذه النتيجة تجعلك مطمئنا إلى أنه بَصْري النزعة والتبعة في نحوه وتعليلاته التي أسندها إلى الدليل اللغوي والقرآني في بعض الأحايين.

وتجد أن طبيعة الإقناع بادية على عمله النحوي بوساطة اللجوء الى الفكر التعليلي بدءاً من اسم كتابه الى اغلب مصطلحاته، فكان يعلل المصطلح قبل الولوج في تفاصيله النحوية، وسرى هذا في مصطلح الاسم، والحرف، والاعراب، والضم، والنصب، والجر، والمنقوص، والتوابع وغيرها، محاولة منه بالإلمام بمتعلقات النحو الواردة في كتابه، ناهيك عن أن اللجوء إلى التعليل نزعة في ذات الفرد وسلوكه.

نتائج البحث

من النتائج المتحصلة في البحث أن السرمري له جهد نحوي في كتابه شرح اللؤلؤة، وله خصوصية في بعض عمله المتعلق بالمصطلح النحوي؛ لأنه أولاه اهتماما، واتبع استرتيجيات معينة في عرضه له تتمثل بالحد له في اللغة والتعريف، أو في التعريف فقط، وذكر سمات المصطلح، ووظيفته التي يؤديها، وبيان مفهومه من خلال الشرح، والاستعانة بمرادفه، واختيار إحدى التسميات المشهورة له إذا كان له أكثر من تسمية.

وإن التعليل لدى النحويين ولدى السرمري هو منهج تحليلي يقومون به على أساس التماس طبيعة المصطلح والمقارنة مع مفهومه بلحاظ تعيينه لدى الصياغة المصطلحية. وكان التعليل في كتاب السرمري واضحا مسبوقا بأدوات التعليل

(إنما سمي، ولأن)، وموزعا على المصطلحات المنضوية في أقسام الكلام العربي أي في الاسم، والفعل، والحرف. ثم يضاف اليها تعليله للحركات مثل الضم، والفتح، والكسر، وقد توزعت علله بين اللغة، والوظيفة التي يؤديها المصطلح، أو على أساس طبيعته وصفاته، والحكم النحوي، والشكل، والأصل. وهو يلتقي مع النحويين في بعض العلل بل في كثيرها. والواضح في علله أنه يعتمد العلة المزدوجة في تعليله اذ يذكر علة الأداء النحوي للمصطلح مع العلة اللغوية للمصطلح. ولابد من الذكر أن العلل لديه التقت بأنواع العلل النحوية التي سجلها البحث النحوي بعلتين فقط هما علة الأصل، وعلة الشكل، وافترق في المتبقي وهذا يدلل على أن علل تسمية المصطلح ذات خصوصية عن علة الحكم النحوي.

الهوامش:

١- ينظر في ترجمته: بغية الوعاة:٣٥٢/٢، الدرر الكامنة:٢٩٢/٤، ٢٩٣، شذرات الذهب:٢٤٩/٦، هدية العرفين:٥٥٨/٦، إيضاح المكنون:٥٤٣/١، كشف الظنون:٥٦، ١٣١، ٥٢٤، ٨٥٧، الأعلام للزركلي:٢٥٠/٨، ٢٥١، معجم المؤلفين:٣٣٢/١٣، تاريخ الدب العربي لبروكلمان:٢٠/٧.

٢- الدرر كامنة:٢٩٢/٤، وبغية الوعاة للسيوطي:٣٥٢/٢.

٣- ينظر: الدرر:٢٩٢/٤.

٤- ينظر: تهذيب اللغة:٢٤٣/٤.

٥- معجم متن اللغة:٤٧٨/٣.

٦- المصطلح النحوي لعوض حمد القوزي:٢٣.

٧- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها للسرمري:١٥ـ ١٦.

٨- اللؤلؤة:١٥.

٩- المقرب:٤٤.

١٠- اللؤلؤة:١٩.

١١- اللؤلؤة:٢٨.

١٢- شرح الفية ابن الناظم:٣.

١٣- اللؤلؤة: ١٦٩.

١٤- ينظر: كتاب شارح اللمع (جامع العلوم):٣٣١.

١٥- اللؤلؤة:٢٢٨.

١٦- ينظر: شرح ابن عقيل:٣٠١/٣، همع الهوامع للسيوطي:٢٦/٢.

١٧- اللؤلؤة:٤١.

١٨- الكتاب:٢٢/١.

١٩- اللؤلؤة:٣٨.

٢٠- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٥٩، ٤٥٨.

٢١- اللؤلؤة:٩٠،٩١.

٢٢- كتاب المقتصد في شرح الايضاح:١٣٨/١.

٢٣- اللؤلؤة:٥٠.

٢٤- ينظر : كتاب العين (مأي):

٢٥- اللؤلؤة:٥٨.

٢٦- هكذا وضع المحقق القوسين والاستفهام.

٢٧- اللؤلؤة:١٩٤.

٢٨- اللؤلؤة:١٩٥.

٢٩- اللؤلؤة:١٥٣.

٣٠- معاني القرآن وإعرابه:١٢٩/١، ويقارن: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة الى الاستقرار:د. يوجنا ميرزا الخامس:٨٤٧/٢.

٣١- اللؤلؤة:٦٥.

٣٢- اللؤلؤة:٣٦٦.

٣٣- اللؤلؤة:٧٥.

٣٤- ينظر : لسان العرب (ملس):١٢١/١٤.

٣٥- معنى ملساء في معجم المعاني الجامع، مقال على الانترنت على موقع المعاني www.almany. Com

٣٦- اللؤلؤة:٢١٤.

٣٧- ينظر اللؤلؤة:٢١٤، ٢١٥.

٣٨- اللؤلؤة:٢١٥.

٣٩- اللؤلؤة:٢٥٧.

٤٠- اللؤلؤة:٣٠٠.

٤١- اللؤلؤة:١٧٧.

٤٢- التعليل الصوتي في كتاب سيبويه دراسة في ضوء علم اللغة الحديث (عادل نذير ٩ أطروحة دكتوراه، آداب بغداد:٢٢.

٤٣- نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين: ٢٩.

٤٤- اللؤلؤة:٣٩٣.

٤٥- اللؤلؤة:٢٧.

٤٦- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيينى(ابو البركات الانباري): ١/ ٦ المسالة: ١.

٤٧- اللؤلؤة:٢٨.

٤٨- الجنى الداني في حروف المعاني: ٨٨. تحقيق: طه محسن.

٤٩- ينظر: الجنى:٨٨.

٥٠- اللؤلؤة: ٥٤. ومن المصطلحات التي عللها لغويا ايضا مصطلح البناء والجزم: ٦٣.

٥١- اللؤلؤة:٦٢.

٥٢- اللؤلؤة:٦٣.

٥٣- اللؤلؤة:٨٠.

٥٤- اللؤلؤة:٧٥.

٥٥- اللؤلؤ:٧٧.

٥٦- اللؤلؤة:٢٩٨.

٥٧- اللؤلؤة:١٠٠.

٥٨- اللؤلؤة:١٠٩.

٥٩- اللؤلؤة:١٧٠.

٦٠- اللؤلؤة: ١٧٦.

٦١- اللؤلؤة: ١٨٦.

٦٢- ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

المصادر والمراجع:

١. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين الآبري، تأليف خير الدين الزركلي، ط١٦، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف كمال الدين أبي البركات الانباري ت ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، د.ت، د.ط.

٣. الإيضاح في علل النحو، تأليف أبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ، تحقيق: الدكتور محمد المبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت– لبنان، ١٩٧٩م– ١٣٩٩هـ.

٤. إيضاح المكنون، في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، ط٣، مطبعة البهية – اسطنبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالاوفست مكتبة إسلامية والجعفري، تبريزي طهران، ١٩٦٧م – ١٣٨٧هـ.

٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٦. تأريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، اشرف على ترجمته أ.د. محمود فهمي الحجازي، نقله الى العربية: د. فريد محمد غريب، د. حسن محمد إسماعيل، عبد الحليم محمود أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٧. التعليل الصوتي في كتاب سيبويه دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف عادل نذير بيري، أطروحة دكتوراه، آداب بغداد، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ.

٨. تهذيب اللغة، لابي منصور محمد بن أحمد الازهري(ت٣٧٠هـ) تحقيق عبد الكريم العزاوي، مراجعة محمد علي النجار، منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب– القاهرة، د.ط.

٩. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م. وتحقيق: طه محسن عبد الرحمن، مطبوعات جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

١٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث محمد علي،ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

١١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف المؤرخ الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) دار المسيرة – بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٢. شرح ابن عقيل، تأليف بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠، دار التراث، القاهرة– مصر.

١٣. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك، انتشارات ناصر خسرو، طهران- إيران.

١٤. كتب سيبويه، تأليف أبي عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط١،د.ت.

١٥. كتاب شرح اللمع، تأليف جامع العلوم ت ٥٤٣هـ، تحقيق: الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، ٢٠٠٢م.

١٦. كتاب العين، تأليف أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٠م.

١٧. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تأليف عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.

١٨.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف العالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط٣، مطبعة البهية – اسطنبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالاوفست مكتبة إسلامية والجعفري، تبريزي طهران، ١٩٦٧م – ١٣٨٧هـ.

١٩. لسان العرب، تأليف أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ت ٧١١هـ، دار صادر، بيروت- لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م.

٢٠. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط١، الناشر عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٢١. معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، للعلامة اللغوي الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ١٣٨٠هـ -١٩٦٠م.

٢٢. معنى ملساء في معجم المعاني الجامع، مقال على الانترنت على موقع www.almany. Com

٢٣. اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، تأليف يوسف بن محمد السُّرمرِّي ت٧٧٦هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور أمين عبد الله سالم، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، مطبعة الأمانة.

٢٤. معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف محمد رضا كحّالة، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٢٥. المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٨٢م.

٢٦. موسوعة المصطلح النحوي من النشأة الى الاستقرار تأليف د. يوجنا مرزا الخامس، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٧. نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، تأليف الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان- الاردن، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٨. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف إسماعيل باشا البغدادي، ط٣، مطبعة البهية - اسطنبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالاوفست مكتبة إسلامية والجعفري، تبريزي طهران، ١٩٦٧م - ١٣٨٧هـ.

٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.